مجلة الأمانة العلمية – مجلة علمية محكمة
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية 307 / 2025
ISSN:3106-1176 https://ssj.org.ly

تطبيقات الضبط عند ابن عبدالبر في الحديث المضطرب في التمهيد (انموذجاً)

د. مسعود عبيد المهدي منصور

(عضو هيئة التدريس بقسم الشريعة الإسلامية - كلية القانون - جامعة بنغازي - ليبيا)
Masoud.abeed@uob.edu.ly

الملخص:

من خلال هذا البحث نسلط الضوء على مفهوم الضبط ووسائل معرفته والأسباب المتعلقة بالطعن في الراوي، والمؤدية إلى الإخلال بالضبط عند ابن عبدالبر مثل سوء الحفظ وكثرة الخطأ، والغلط، والغفلة، والوهم، وأهمها مخالفة الثقات وأنواع الأحاديث الناشئة عنها من الإخلال بالضبط والمتمثلة في الحديث المضطرب. وقد توصلت الدراسة إلى أن الضبط ركن أصيل من أركان الرواية والخلل فيها يؤدي غالبا إلى عدم الاحتجاج بها، وهذا ما يؤكد منهج ابن عبدالبر في نقد ضبط الرجال، وحماية السنة. وحكم ابن عبدالبر على الحديث المضطرب هو أنه ضعيف بسبب عدم استقرار الراوية فيه، إلا إذا كان الاضطراب متعلقا بأسماء أو أنساب رواة ثقات أو إذا أمكن ترجيح إحدى الروايات على الأخرى، فلا يكون الاضطراب حينها سببا لضعف الحديث.

The Application of Ad-Dabt (Precision) by Ibn Abd al-Barr – Regarding the Muddarib (Unstable) Hadith in At-Tamheed: (A Case Study)

Dr. Masoud Obaid Al-Mahdi Mansour

Abstract.

This research sheds light on the concept of *Ad-Dabt* (precision in narration), the means of recognizing it, and the reasons related to impugning a narrator that lead to a deficiency in *Ad-Dabt* according to Ibn Abd al-Barr, such as poor memory, frequent errors, mistakes, negligence, and delusion. The most significant reason is contradicting reliable narrators (*thiqat*) and the types of hadith arising from a deficiency in *Ad-Dabt*, exemplified by the *Muddarib* (unstable) hadith. The study concludes that *Ad-Dabt* is an essential pillar of narration, and a flaw in it most often leads to the narration being deemed inauthentic and thus not used as a proof. This confirms Ibn Abd al-Barr's methodology in critiquing the precision of narrators and in protecting the Sunnah. Ibn Abd al-Barr's ruling on the *Muddarib* hadith is that it is weak due to the instability of its narration, unless the instability is related to the names or lineages of reliable narrators, or if one narration can be favored over the others. In such cases, the instability is not a cause for the hadith's weakness.

- المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وكشف الغمة ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين ﷺ وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه واقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد: فمن رحمة الله الواسعة بهذه الأمة جعل لها في كل عصر من يدافع عن هذا الدين ويظهره، كما قال ﷺ في حث الأمة على حفظ الحديث وحسن أدائه «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةً قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»[1]، وامتثالا لأمر الله تعالى ورسوله ﷺ فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتثبتون في نقل الأخبار وقبولها، فظهر بناء على هذا موضوع العناية بالإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردّها، فقد جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين (110هـ)[2]: « قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"[3]، ثم ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر، أي: أن الخبر لا يُقبل إلا بعد معرفة سنده ثم ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه وغريبه، وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفوياً، ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث مثل كتاب "الرسالة" وكتاب "الأم" كلاهما للإمام الشافعي، وفي القرن الرابع الهجري نضجت العلوم، واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وأفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل[4][5]، فهو علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد وتكمن ثمرته في تمييز الصحيح من السقيم

---

(1) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة، ط1، (1422هـ) كتاب فرض الخمس باب قول الله تعالى فان لله خمسه وللرسول" ج 4 ص 85، رقم 3116، صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب الإمارة، باب قول صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين، ج 3 ص 1524.

(2) محمد بن سيرين أبوبكر الأنصاري، سير أعلام النبلاء، ج 4 / ص 606، الأعلام للزركلي، ج 6 ص 154.

(3) مقدمة صحيح مسلم: ج 1 / ص 15.

(4) تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/10 (1425هـ/2004م) ج1 / ص 11.

(5) ومن أشهر المصنفات في علم المصطلح:

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي المتوفى (360هـ) فهو أول من أفرده بالتصنيف.
- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى (405هـ).
- المستخرج على معرفة علوم الحديث: صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى (430).
- الكفاية في علم الرواية صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي المتوفى: (463هـ).
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع صنفه الخطيب البغدادي.
- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، صنفه القاضي عياض بن موسى اليحصبي.
- المتوفى (544هـ).
- ما لا يسع المحدث جهله، صنفه أبو حفص عمر بن عبد المجيد، المتوفى (580هـ).
- علوم الحديث، صنفه بابن الصلاح المتوفى (634هـ).
- التقريب والتيسير، صنفه محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفى (676هـ).
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، صنفه السيوطي، المتوفى:(911هـ).
- نظم الدرر، صنفها زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى: (806هـ).
- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث صنفه السخاوي، المتوفى: (902هـ).
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، صنفه ابن حجر، المتوفى: (852هـ).
- المنظومة البيقونية، صنفها عمر بن محمد البيقوني، المتوفى: (1080هـ).
- قواعد التحديث صنفه محمد جمال الدين القاسمي، المتوفى: (1332هـ).

من الأحاديث، فإن كان من لوازم حفظ العلوم الإتقان وحسن الأداء على الوجه الصحيح دون خلل وغلط، وهذا لا يتحصل إلا بالضبط، فمن أهم هذه العلوم بعد العلم بكتاب الله سنة ﷺ الذي يعد الضبط، فيها شرط أساسي، ولهذه الأهمية أولى علماء الحديث الاهتمام الفائق بما يعرف (رجال الإسناد) فوضعوا شروطاً وضوابط للرواية وللرواة، على اعتبار أنهم حلقة الوصول إلى السنة النبوية تتمثل في اتصال السند، وعدالة الراوي، وضبطه وعدم الشذوذ والعلة، ويعد شرط الضبط من أهم شروط الحديث المقبول عموماً، ولذا اهتم العلماء بضبط الرواة لمورياتهم، ووضعوا لها وسائل لمعرفة مدى ضبط هذا الروي لما يرويه ولأجل ذلك كان لابد من تسليط الضوء على موضوع الضبط، ببحث يظهر مدى عناية العلماء في الدفاع عن حياض السنة النبوية والتثبت من ناقليها، من خلال شخصية مالكية مميزة، من مشاهير علماء الأندلس، وعلم من أعلام الأمة الإسلامية، الإمام الحافظ يوسف بن عبدا لله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (362هـ/463هـ).

- أهمية الموضوع:

تتمثل في إظهار ما يتعلق بالضبط، بوصفه ميزاناً حساساً سلكه الحفاظ الأفذاذ من علماء الحديث، وكان للإمام ابن عبدالبر دور عظيم في هذا الشأن.

- إشكالية البحث:

تدور حول سبب من الأسباب المتعلقة بالطعن في الراوي والمؤدية إلى الإخلال بالضبط مخالفة الثقات عند ابن عبدالبر في التمهيد وأنواع الأحاديث الناشئة عنها).

- أسباب اختيار الموضوع:

مما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع إظهار أهمية شرط الضبط في الرواية والرواة، وإبراز المكانة العلمية لعلماء المالكية في أصول الحديث والمتمثلة في منهج ابن عبدالبر في الضبط، في كتابه التمهيد فالمنزلة التي وصل إليها الإمام الحافظ ابن عبدالبر في علم الحديث وعلومه رفيعة المستوى، عالية القدر، تشد كل باحث للاطلاع على مؤلفاته القيمة. كما يرجع سبب اختيار هذا الموضوع أيضا إلى إن الكتابة فيه فرصه ثمينة، من حيث أنها تتيح للباحث فهم الكثير من دقائق الأمور بمسألة ضبط الراوي، فأحببت أن يكون ميدان دراستي فيها، ومما يدل على مكانة هذا العالم العلمية وثقافته الواسعة في أكثر من فن من فنون العلم.

- منهج البحث:

اعتمدت على مقدمة التمهيد بشكل عام، رواية يحيى بن يحيى، واعتمدت المكتبة الشاملة في التخريج الطبعة القديمة.

- الصعوبات والمشاكل:

قلة الدراسات العلمية التي لها علاقة مباشرة بموضوع الضبط ما عدا كتاب منهج الحافظ ابن عبدالبر في الجرح والتعديل للدكتور محمد عبد النبي، والمنهج النقدي عند الحافظ ابن عبدالبر من خلال التمهيد للدكتور طه بن علي بن سريح التونسي وهما كتابان يعنيان بقضايا أخرى عن هذه الشخصية.

- الدراسات السابقة:

جاءت الدراسات التي عنيت بابن عبدالبر في ثلاث اتجاهات يعنى الأول ببيان منهجه الفقهي،[6] والثاني: يجمع بين منهجه في الفقه والحديث[7]، والثالث: يعنى بمنهجه في علم الحديث، وهي التي تشاطر البحث الأهداف وهذا عرض لها:

1- **منهج الحافظ ابن عبدالبر في الجرح والتعديل لمحمد عبد رب النبي:**
وقد تناولت منهج ابن عبدالبر في العدالة، وتشمل في مضمونها المعاني المقصودة من تعريفها، وأركانها، وضوابطها وجوارحها، والجهالة وما يتعلق بها، والضبط وما مفهومه، واشتملت على نظرة ابن عبدالبر الخاصة لعدالة الرواة، وأن الراوي المجهول إذا لم يؤثر فيه جرح في دينه أو خربة في عدالته ولم يرو منكرا يخرج عن دائرة الجهالة، وتثبت له المعرفة والوثاقة، وتناولت حصر الألفاظ النقدية ودراستها، في خطة عمل اشتملت على ثلاث أبواب، الباب الأول بعنوان منهج ابن عبدالبر في العدالة والثاني منهج ابن عبدالبر في الضبط، والثالث فيه
والأخير في حصر الألفاظ النقدية عند ابن عبدالبر ودراسته وهي من الرسائل التي تم الاطلاع عليها.

2- **المنهج النقدي عند الإمام الحافظ ابن عبدالبر:**
من خلال كتابه التمهيد د. طه التونسي دار ابن حزم بيروت لبنان، ط1، 1429هـ/2008م وهدفها التعريف بأحد كبار العلماء المغربيين، والوقوف على مسالك النقد والتعليل، وطرق التصحيح والتضعيف عند المدرسة الأندلسية المشاركة في إبراز العطاء العلمي الذي شارك به المغاربة في بناء الحضارة السلامية وهي من الرسائل التي تم الاطلاع عليه بالإضافة إلى منهج ابن عبدالبر في الجرح والتعديل.

3- **منهج عبدالبر في دراسة الأحاديث المعللة في كتاب التمهيد:**
تناولت دراسة الأحاديث المعللة في كتاب التمهيد، حيث اشتملت على ترجمه مختصره عن ابن عبدالبر، والتعريف بكتاب التمهيد، وتعريف الحديث المعل وثلاث فصول الأول في عرض الأحاديث المعللة، والثاني، في أسباب ورود العلل في الأحاديث، وأجناسها، وقرائن وجودها، والثالث، في الفصل بين الروايات المختلفة بردها جميعا، منهجه في الترجيح بين الروايات المختلفة، ومنهجه في الجمع بين الروايات المختلفة، وتوقفه في الروايات المختلفة بردها جميعا.

4- **الحافظ ابن عبدالبر النمري محدثاً**:
رسالة ماجستير للدكتور الطاهر محمد الدر ديري، قدمت لجامعة أم القرى بكلية الشريعة، سنة (1397هـ - 1977م).

5- **مدرسة الحديث في الأندلس وإمامها ابن عبدالبر**: رسالة قدمت بجامعة الأزهر للدكتور احمد رضا، سنة (1390هـ - 1970م)

- خطة البحث:

قسمت البحث الي مبحثين على النحو الاتي:

- المبحث الأول: أصول الضبط عند ابن عبد البر.

---

(6) رسالة قدمت لدرجة الماجستير من جامعة القاهرة بعنوان: "إجماعات ابن عبدالبر من خلال كتابه التمهيد" دراسة فقهية مقارنة مقدمة من سيد عبده بكر عثمان كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية.

(7) رسالة علمية مسجلة بدار الحديث الحسينية في الرباط بالمغرب بعنوان: "مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر بن عبد البر في الحديث والفقه وأثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب: (1414هـ/1994م)" مقدمة من: محمد بن يعيش.

- ابن عبد البر القرطبي وأثره في الحديث والفقه رسالة ماجستير مقدمه من إسماعيل الندوي إلى كلية دار العلوم بمصر سنة (1384هـ).

- المطلب الأول: تعريف الضبط لغة واصطلاحا.
- المطلب الثاني: وسائل معرفة ضبط الرواة عند ابن عبد البر.
- المطلب الثالث: معرفة طبقات الرواة عند ابن البر.

- **المبحث الثاني:** منهج ابن عبد البر في الحديث المضطرب.
- المطلب الأول: أسماء الرواة والأحاديث.
- المطلب الثاني: التطبيقات.

المبحث الأول
أصول الضبط عند ابن عبد البر

المطلب الأول: تعريف الضبط، لغة واصطلاحا ومشروعيته:

أولاً: لغة:

تدل مادة الضبط في اللغة على الأخذ الشديد حتى وصف أخذ الأسد لفريسته بالضبط[8] وجعل الزمخشري (538هـ) وصف من لم يحسن ضبط عمله أو قراءته مجازاً[9]، كما تدل مادة الضبط على لزوم الشيء وحبسه أو لزوم الشيء لا يفارقه.[10]

ثانيا: اصطلاحاً:

قال الجرجاني (816هـ) الضبط: "إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به ثم، حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره.[11] وقد عرف الشافعي الضبط في اصطلاح المحدثين، فقال: "إن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه حافظاً لكتابه، إن حدث منه، عالما بما يحيل معاني الحديث إن حدث على المعني، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافقهم".[12]

ثالثا: مشروعيته:

بما أن عدم الضبط لما يرويه الراوي، سواء كان من حفظه أو من كتابه قد يفضي به إلى القول على الله ورسوله الله الله بغير علم، كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة دليلاً على وجوب الضبط.

أ- **القران الكريم:** قول الحق تبارك وتعالى: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾[الإسراء:33] قال ابن جرير الطبري: قال بعضهم معناه لا تقل ما ليس لك به علم، لا تقل

([8]) تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، دار الهداية، ج19/ ص 439.
([9]) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م - 1419هـ/1998م، ج1، ص 273.
([10]) لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط/3، 1414 هـ، ج 5 / ص457.
([11]) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني دار الكتب العلمية بيروت ط1، 1403هـ - 1983م، ج1 / ص 179
([12]) الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي مكتبه الحلبي، مصر، ط/1، 1358هـ/1940م، ج 1 / ص 369.

رأيت ولم تر، وسمعت ولم تسمع، وعلمت ولم تعلم، ويفهم من هذا أنه على العبد أن يتحقق من الخبر ويضبطه كما سمعه أو رآه أو بأي وسيلة تحمله بها، ثم بعد ذلك يؤديه كما سمعه أو رآه.[13]

وقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾[الحجرات:6] بمعنى: أمهلوا حتى تعرفوا صحته، لا تعجلوا بقبوله، وجعل العلماء لقبول مرويات الراوي الضبط شرطا أساسياً، وكان الوعيد النار لمن كذب على رسول الله ﷺ وروى الطبري (310هـ) عن رسول الله ﷺ أنه قال «**مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**».[14]

ب- **السنة**: جاءت السنة النبوية الشريفة بالحث على الضبط للسنة والحفاظ عليه، حتى لا يزاد فيها ما ليس منها، وحتى يؤدى الراوي ما تحمله بدقه وأمانة، فقد جاء الحديث المتواتر الذي هو الحاث الأقوى لتعلم السنة وتعليمه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه (45هـ) قال: سمعت رسول الله ﷺ - يقول: «**نَضْرَ اللهُ امْرأً سمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبلغهُ، فَرُبَّ حامل فقه إلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبْ حَامِلِ فِقْهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ**»[15]، وجاءت الإشارة إلى أنه لابد من الضبط في الأذكار والنصوص الشرعية، ففي حديث البراءة بن عازب (72هـ) - رضي الله عنه - قال رسول الله ﷺ «**إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن، ثم قل: اللهم أسلمت وجهي إليك وفوضت امرئ إليك، والجات ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منحا منك إلا إليك اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت**»[16] فلم بلغت اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت ورسولك الذي ارسلت رد النبي ﷺ البراءة حينما أخطا في لفظ النبي وجعله رسول «**ونبيك الذي أرسلت**»، وقد يكون اللفظين بمعنى واحد، إشارة منه إلى أنه لابد من الضبط في الأذكار والنصوص الشرعية حتى لا يزاد فيها ما ليس منها.

المطلب الثاني: وسائل معرفة الضبط عند ابن عبد البر:

للوصول إلى معرفة حال الراوي من حيث الضبط والإتقان والتثبت ملك ابن عبد البر وسائل وطرقا منها:

1- موافقة الراوي رواية الثقات.
2- اختبار الراوي لإظهار ضبط.
3- مقابلة روايات الراوي بعضها ببعض.
4- المخالفة للإجماع والأصول وعمل أهل المدينة.

أولا: موافقة الراوي الثقات:

ومن خلالها تعرض المرويات على مرويات الثقات، فإن توافقت ولو بالمعنى، فهو ضابط متقن، وإن خالفها فهو ليس بضابط، وقبل عرض بعض التطبيقات لابد لنا أن نعرف من هم الثقات عند ابن عبد البر؟ فهم من يحتج بحديثهم من أصحاب المراتب الأربعة الأولى من مراتب التعديل، ومن خلال هذه الوسيلة يوازن ابن عبد البر بين حديث الراوي وأحاديث غيره من الرواة المعروفين بالضبط والإتقان، ومن الأمثلة المستدل بها على ذلك:

---

(13) جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، مؤسسة الرسالة ط1/ (1420-2000م).
(14) سنن أبي داود أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني المكتبة العصرية، صيدا -بيروت، ج3/ ص319 الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، أبو عيسى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط2/ (1395هـ - 1975م): ج5 / ص35، رقم 2659.
(15) سنن أبي داود: ج3/ ص322 رقم 3660، سنن ابن ماجه، بن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي.
(16) صحيح البخاري، ج1/ص38 رقم الحديث 247.

1- فيما يقذف البحر، قال ابن عبد البر عند حديث جابر رضي الله عنه: «رزق ساقه الله إليكم فهل عندكم منه شيء»[17] وهو من أثبت الأحاديث، دل على أن ما قذف البحر أو مات فيه من دابة أو سمكة حلال أكله، وله طرق كثيرة ذكرها ابن عبد البر في غير هذا الموضع، وفيه ما يصحح حديث صفوان بن سليم[18] عن سعيد بن سلمة[19] «هوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»[20] وأن حديث سعيد بن سلمة له أصل في رواية الثقات[21] وكان ابن عبد البر قد حكم على سعيد بن سلمة بالجهالة، لم يرو عنه إلا صفوان، والمجهول عنده من لم يرو عنه إلا، واستغرب من البخاري وغيره تصحيحه للحديث من طريقه ولو كان عنده صحيحا لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده ولم يفعل لأنه لا يُعوّل في الصحيح إلا على الإسْنَادِ، وَهَذا الحَدِيث لا يحتج أَهْلَ الْحَدِيث بمثل إسناده[22]، وهذا الحديث صحيح عند ابن عبد البر، لأنه حظى بالقبول عند العلماء ودار عليه العمل، وليس بمحل خلاف عند العلماء ولكن الخلاف وقع في بعض معانيه.[23]

2- قال عند حديث: «ألا وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم»[24] في رواية محمد بن إسحاق عن قتادة بدون ذكر لفظ (مسلمين) وذكر محمد بن إسحاق في روايته عن ثور بن يزيد عن عياض بن حمار أن رسول الله ﷺ قال للناس يوما: «ألا احدثكم بما حدثني الله في الكتاب أن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين»، فدل هذا على حفظ محمد بن إسحاق وإتقانه وضبطه، لأنه ذكر مسلمين في روايته عن ثور بن يزيد لهذا الحديث وأسقطه من رواية قتادة، وكذلك رواه شعبة وهشام ومعمر عن قتادة عن مطرف عن عياض عن النبي عليه السلام، ولم يقولوا فيه عن قتادة (مسلمين) فليس في حديث قتادة ذكر مسلمين، وهو في حديث ثور بن يزيد بإسناده[25]، وقد يتبين لنا مما تقدم من خلال عرض مرويات الراوي على مرويات الثقات له أن ابن البر يحتج بما تلقاه العلماء بالقبول له والعمل به.

ثانياً: اختبار الراوي لا ظهار ضبطه من خلال تتبع روايات الضعفاء:

يتبين لنا من خلال هذه الوسيلة أن ابن عبد البر يقف على مدى صحة ما يقوله الراوي إذا وجد ما يسنده أو يعاضده من إجماع أو أصل من الأصول أو أثار ثابتة، أو عمل لبعض الصحابة، ومن الأمثلة المستدل بها على ذلك:

1- حديث المؤمل: قال أخبرنا عن عبد الرحمان بن مُخيص السهمي عن صفية بنت شيبة عن امراء يُقال لها حبيبة بنت أبي نجرة قالت دخلت المسجد أنا ونسوة معي من قريش قالت والنبي عليه السلام يطوف بالبيت قالت وَإِنَّهُ لَيَسْعَى حَتَّى أني لأرثي له وهو يقول لأصحابه «أسعُو فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ

([17]) التمهيد: ج16 / ص227.
([18]) صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله وقيل أبو الحارث القرشي الزهري، ثقة كثير الحديث عابد، الطبقات الكبرى، ح5/ ص415، سير أعلام النبلاء، ج5/ ص364، تقريب التهذيب: ج1 / ص276.
([19]) سعيد بن سلمة بن أبي الحسام القرشي العدوى مولى عمر بن الخطاب، صدوق صحيح الكتاب يخطىء من حفظه، تقريب التهذيب: ج1/ ص23، تهذيب الكمال، ج10/ ص477.
([20]) أبو داود: ج1/ ص2، رقم83، والترمذي: ج1/ ص100، رقم 69، وابن ماجه: ج1/ ص136، رقم 386، صحيح الجامع الصغير، ج2/ ص557، رقم 2877.
([21]) التمهيد: ج1/ ص226.
([22]) المصدر السابق الموضع نفسه.
([23]) المصدر السابق: ج6/ ص219.
([24]) مسلم ج4/ ص2197، رقم 2865، مسند احمد، لأحمد بن حنبل، دار الحديث -القاهرة ط1، (1416هـ - 1995م): ج29 / ص32، رقم 17484، صحيح وضعيف تاريخ الطبري، للطبري دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1، (1428هـ - 2007م)، ج2/ ص404، رقم 1175، صحيح ابن حبان بترتيب ابن حبان بلبان، لابن حبان مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2 (1414 - 1993م)، ج2 / ص422، رقم 653 من طرق عن قتادة والحديث بتمامه بلفظ مسلم عن عياض بن حمار.
([25]) التمهيد: ج18/ ص75.

السعي»[26] وروى ابْنُ الْمُؤمِلِ هذا الحديث عن عبد الله بن أبي حسين عن عطاء عنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي تَجْرَاةَ.. فذكر ابن عبد البر أن ابْنُ الْمُؤمل أخطأ في مَوْضِعَيْنِ مِنَ الْإِسْنَادِ حيث جعل اللَّهِ بْن أبي حُسَيْنٍ فِي مَوْضِعِ عُمَرَ بن عبد الرحمن، ثم أسقط صفيّة بِنْتِ شَيْبَةَ مِنَ الإسنادِ، وبذلك فسد هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ رَوَاهُ أبو جعفر العقيلي عن محمد بن أيوب عن محمد بن سنان العوفي عن ابن المؤمل عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي عن صفية بنت شيبة عن امرأة، فجعله بالطواف بالبيت ويستدل ابن ابن البر بقول الشافعي عند سير حال ابن المؤمل، ولاسيما أن حديثه لا يحتج لضعفه فضلاً عن انفراده بالحديث والرواية عنة مضطربة لسوء حفظه، والذي يرفع مِنْ حَالِهِ وَيدفع الاضْطِرَابُ عَنْهُ فَلَا نسْقِط حديثة، عدم وجود قوادح تسقط عدالته وقَدْ رَوَى عَنْهُ كَثر، وزكاه الشَّافِعِيُّ وأبو نُعَيْمٍ وهما شَاهِدَانِ عَدْلان[27]، كذلك شَدُّ ابن عبد البر حَدِيثَ ابْنِ الْمُؤْمِلِ بحديث المغيرة بن بن حيكم عَنْ صَفِيَّة بنت شيبة وبذلك تظهر صحة ما رواه ابن الْمُؤمل[28].

2- وقال أبو عمر في حديث يدو حول الغزل: قد روي حَدِيث مرفوع في إسناده ضعْفٌ، وَلَكِنْ إجْمَاعَ الْحُجَّةِ على القول بمعناه يقضي بصحته[29]، وسبب تضعيفه عبد الله بن لهيعة قال فيه الذهبي ضعيف، وقال ابن حجر صدوق خلط بعد احتراق كتبه، «وَإِنَّمَا هُوَ خَرْتُكَ إن شئت سقيته وإن شئت عطشته»[30]، من خلال الأحاديث المذكورة نلاحظ أن ابن عبد البر يقف على صحة ما يقوله الراوي إذا وجد ما يشد عضده، فحديث المغيرة بن حيكم عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ بين صحة ما قَالَهُ عَبْدُ الله بن المؤمل في السعي.

ثالثا: مقابلة روايات الراوي بعضها ببعض:

أورد أبو عمر حديث مالِكٍ، عَنْ مُحمَّد بن المنكدر، وعن سالم أبي النضر. مولى عمر بن عبيد الله، عَنْ عَامر بن سعد بن أبي وقاص، عَنْ أبيه، اله سمعة يسأل أسامة بن زيد رضى الله عنه ما سمعت من رسول الله ﷺ في الطاعون؟ فقالَ أَسَامَة قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «الطَّاعُونُ رِجْزَ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ من بني إسرائيل أو على مَنْ كَان قَبْلَكُم فَإِذا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِ، وَإِذَ وَقَعَ بِأَرْضٍ، وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ» قَالَ مَالِكٌ: قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارٌ مِنْهُ[31] وقال أبو عمر: "إنا الصحيح في إسناده انه لعامر بن سعد بن أبي وقاص عن أسامة بن زيد لا عن أبية وان من أورد ذلك قد خالف الثقات، ثم بين إن ممن أخطا في سياقة سند هذا الحديث عبد الله ابن لهيعة رواه عنه أسد بن موسى، وفيه سماع سعد لهذا الحديث من النبي ﷺ ثم ذكر إن عنة هذا الحديث بن لهيعة لأن سماع أسد منه كان بعد احتراق كتبه، ثم أو رد رواية آخر الأسد عن ابن عيينة وقد جود إسنادها، ووافق فيها الثقات، ثم قال أبو عمر رواية أسد لهذا الحديث عن ابن عيينة، بخلاف روايته له عن ابن لهيعة دليل على ضبط أسد[32] ويتبن لنا من خلال معارضة الروايات بعضها ببعض مدى ضبط الراوي في نقل الرواية عما نقل.

([26]) مسند احمد: ج6 ص421، صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي - بيروت، ج 4/ ص 232، المعجم الكبير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ط 14271هـ - 2006 م): ج 24/ ص 323، سنن الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1، (1424 هـ - 2004م)، ج 2 ص 290، السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي (384 - 458هـ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية - د.ط ، 1432هـ/2011م) ج 5/ ص 158.

([27]) التمهيد: ج 2/ ص 102.

([28]) مسند احمد ج45 / ص 252، رقم 27281، أخرجه النسائي: ج 5/ ص 242 وابن ماجة ج 2/ ص 168.

([29]) التمهيد: ج 3/ ص 150.

([30]) موطأ مالك: 4/ ص858

([31]) صحيح مسلم ج 4 / ص1737، رقم 2218، التمهيد ج12/ ص249.

([32]) التمهيد: ج 12 / ص255.

رابعا: مخالفة الإجماع:

جاء في ذلك حديث خالف الإجماع ذكر عبد الرازق، قال: قالت للثوري: إن ابن عينة حدثني عن عبده بن أبي لبابة عن سويد بن غفلة «أن عمر بن الخطاب قال من فاتته الصلاة مع الإمام يوم عرفة فلا حج له، فقال: لقد جاءت أحاديث لا يؤخذ بها، وهذا منها، إن لا يشهدها مع الإمام بعرفة».[33]

خامساً: مخالفة الأصول:

قال أبو عمر عند حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «**الرهن مركوب ومحلوب**»[34] إن الحديث جاء عن بعض الرواة « الرهن يركب أو يحلب بقدر نفقته وعلى الذي يركب ويحلب نفقته» ورواية هذا الحديث مردودة عند جمهور الفقهاء بالأصول المجمع عليها والآثار الثابتة التي لا يختلف في صحتها، ذلك اختلابُ الْمُرْتَهن له، إما أن يكون بإذن الراهن أو لا، فإن كان بغير إذن فهو مخالف لقوله "لَا يَحْتَلِبَنْ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ"[35] وإن كان بإذنه فإنه يخالف الأصول المجتمع عليها من تحريم المجهول والغرر وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ وَبَيْعِ مَا لَمْ يُخْلَقُ.. وهو جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ، ويقرر ان عبد البر أن ما جاء في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْسُوخ.[36]

سادسا: مخالفة عمل أهل المدينة:

"عند حديث "مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف، قال: يتقدم الإمام بطائفة من الناس، فيُصلي بهم ركعة، وتكون طائفة مِنْهُمْ بَيْنَة وبين العلم يصلوا، فإذا صلى الذين معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يُسلِّمُون، ويتقدم الذين لم يُصَلُّوا، فيُصَلُّونَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ينصرف الإمام، وقد صلى ركعتين فيقومُ كُلُّ واحدٍ من الطائفتين، فَيُصَلُّونَ بأنفُسِهِمْ رَكْعَةً رَكْعَةً بَعْدَ أَنْ يَنْصَرِفَ الإمامِ فَيَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ قَدْ صلوا رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ كَان خَوْفًا هُوَ أَشَدُّ مِنْ ذلِكَ صَلَّوْا رِجَالًا قِيَامًا عَلَى أَقْدَامِهِمْ أَوْ رُكْبَانًا مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةِ أَوْ غَيْرَ مُستقبليها» قَالَ مَالِكٌ قَالَ نَافِعٌ لَا أَرَى ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ إِلَّا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ هكذا روى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَلَى الملك فِي رَفْعِهِ وَرَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ جَمَاعَةٌ وَلَمْ يَشُكُوا فِي رَفْعِهِ وَمِمَّنْ رَوَاهُ كَذَلِكَ مَرْفُوعًا عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنه عن عبد الله ابن أبي ذئب وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الزُّهْرِي عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِه - ابْنُ أَبِي دَلب وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَأَيُّوبُ بْن مُوسَى وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ لأنه ورد بنقل أئمة أهل المدينة وهم الحجة على من خالفهم ولأنه أشبه بالأصول"[37] ويتبين من خلال مخالفة الإجماع والأصول وعمل أهل المدينة عدم حصول الضبط.

المطلب الثالث: معرفة طبقات الرواة عند ابن عبد البر:

نلاحظ من خلال استقراء التمهيد أن ابن عبد البر قسم الرواة إلى طبقتين: طبقة الاحتجاج والاختبار وطبقة الاعتبار والترك.

---

(33) المصدر نفسه: ج 10/ ص25.
(34) لبخاري: ج 3/ ص 143، رقم 2512، ابن ماجة: ج 2/ ص 815، رقم 2440.
(35) موطأ مالك ج 2 / ص 971، رقم 17، التمهيد ج 1/ ص206، رقم 17.
(36) التمهيد ج 1 / ص 215، 216.
(37) المصدر السابق الموضع نفسه.

أولا: طبقة الاحتجاج والاختبار، وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول طبقة الاحتجاج: وهم من يحتج بحديثهم من كبار الأئمة، وممن ثبتت وثاقتهم وهم من أصحاب المراتب الأولى من مراتب التعديل، وهم من يطلق عليهم مصطلح الواثقة بلفظ المبالغة مثل أوثق الناس أثبت الناس أجمعوا على ثقته، حجة ثقة معروف بالعلم الى المنتهي في التثبيت، وما كرر فيهم لفظ التوثيق، ثقة ثقة ثقة ثبت، ثقة حجة، حافظ ثقة ثقة مأمون، ثقة فاضل، وما دل على توثيقهم من غير تأكيد ثقة، متقن ثبت عدل، وما دل على التعديل دون الضبط، مثل: صدوق لا باس به، ليس به بأس مأمون خيار.

القسم الثاني الاختبار: وهم من لا يحتج بهم ولكن يكتب حديثهم ويختبر، وهم أصحاب المرتبة الخامسة والسادسة من مراتب التعديل، ويطلق عليهم مصطلح ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح مثل شيخ، صدوق سيء، صدوق بهم، له أوهام، محله الصدق، أو ما شعر بالقرب من التجريح، صالح الحديث، يكتب حديثه يعتبر به، مقارب الحديث، صالح، صويلح وهي من قال فيها ابن عبد البر ردا على كلام ابن معين (233هـ) في عكرمة مولى ابن عباس (105هـ) ومن المعروف أن عكرمة من الأئمة الثقات، جَمَاعَةُ الْفُقَهَاءِ وَأَئِمَّةُ الْحَدِيثِ الذين لهم بصر بالفقه والنظر هذا قولهم إِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْ ابْنِ مَعِينٍ فَلَا مِنْ غَيْرِهِ ممن اشتهر بِالْعِلْمِ وعرف بِهِ وَصَحَّتْ عَدَالَتهُ وَفَهْمُهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنِ الْوَجْهَ الَّذِي يخرجه به على حسَبِ مَا يَجُوزُ مِنْ تَجْرِيحِ الْعَدْلِ الْمُبْرِزِ الْعَدَالَةَ فِي الشَّهَادَاتِ وهذا الَّذِي لَا يَصحُ أَنْ يُعْتَقد غيْرَهُ وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُلْتَفَتَ إِلَى مَا خَالَفَهُ[38] وَهَذَا القَسم لا يخلو من الأوهام القليلة والأخطاء اليسيرة، التي لا تؤثر في أحوالهم بشيء.

ثانياً: طبقة الاعتبار والترك وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول الاعتبار: وهم الضعفاء والمتروكين وأبرز سيماهم كثرة الخطأ والوهم، ولم تثبت فيهم صفة من صفات الكذب والوضع والزندقة أو أي جارح من جوارح العدالة، هؤلاء لا يحتج بحديثهم، لكن يكتب للاعتبار فقط من أصحاب المرتبتين الأولى والثانية من مراتب الجرح فمنهم من أطلق عليه مصطلح الجرح بلفظ التليين، لين الحديث فيه لين، فيه مقال فيه. ليس بذاك، ليس بحجة، ومنهم من صرح بعدم الاحتجاج به، لا يحتج به، ضعيف منكر الحديث، مضطرب الحديث، له، مناكير، واه، هؤلاء لا يسقط ابن عبد البر روايتهم ما لم يذكروا بجرحه في عدالتهم وخاصة في الفضائل والرغائب.

القسم الثاني الترك: من لا يحتج بحديثهم ولا يكتب، ولا يعتبر به، ولا يصلح لأن يتقوى أو يقوي غيره وحديثهم ضعيف جداً وهم أصحاب المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح المعمول بها منهم من أطلق عليه مصطلح، لا يكتب حديثه، لا تحل الرواية عنه، ضعيف جداً، طرحوا حديثه، ليس بشي متهم بالكذب، متهم بالوضيع يسرق الحديث، ساقط، هذا متروك، سكتوا عنه، أكذب الناس إليه المنتهي في الكتب، ركن الكذب. إليه المنتهي في الوضع وهؤلاء لا يخالف ابن عبد البر مسلك المحدثين فيهم.

المبحث الثاني

منهج ابن عبد البر في المضطرب

هذه الصورة من صور المخالفة، وينقسم إلى قسمين: مضطرب المسند ومضطرب المتن ووقوعه في السند أكثر.

([38])التمهيد: ج 1/ ص28.

- **المضطرب لغة:** هو اسم فاعل من الاضطراب وهو اختلال الأمر وفساد نظامه وأصله من اضطراب الموج، إذا كثرت حركته، وضرب بعضه بعضا.[39]
- **واصطلاحاً:** ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة[40]، فهو الحديث الذي يروى على إشكال متعارضة متدافعة، بحيث لا يمكن التوفيق بينها أبداً، ومتساوية في القوة من جميع الوجوه، بحيث لا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر.
- وإما موقف ابن عبد البر من الحديث المضطرب، للوصول إلى مقصود مصطلح المضطرب عند ابن عبد البر، لابدا لنا من معرفة عباراته التي أطلقها على الأحاديث المضطربة، فمما قاله مضطرب متدافعاً[41]، يوجب طرحه[42]، متضادة متدافعة[43] ويلاحظ أن ابن عبد البر عند ما يتكلم على الاضطراب في الحديث فهو لا يسمي الحديث مضطرب إلا إذا تحقق فيه شرطان وهما تساوى الروايات في القوة، واختلاف روايات الحديث، بحيث لا يمكن ترجيح بعضها على بعض.
- أن تكون متعارضة لا يمكن التوفيق بينها أبداً، بوجه صحيح يزيل التعارض، ويقع الاضطراب عنده في الإسناد وفي المتن، وفي الإسناد والمتن معا، وبهذا يتبين لنا انه على ما عليه أهل الاصطلاح في تعريف المضطرب.

قال ابن الصلاح: والمضطرب من الحديث هو الذي تختلف الرواية فيه، فيرويه بعضهم على وجه، وبعضهم على وجه أخر، مخالف له، وإنما تسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان[44]، وقال السيوطي: هو الذي يروى على أوجه مختلفة من راوي واحد مرتين أو أكثر، أو من راو ثان أو رواة متقاربين[45].

المطلب الأول: أسماء الرواة والأحاديث:

أولاً أسماء الرواة:

1- ابن حماس قال ابن عبد البر: "اختلف يُونُسُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ حِمَاس، وقيل يوسف بن يُونُسَ، واضطرب في اسمه رُوَاةَ الْمَوَطأ اضْطِرَابًا كَثِيرًا، وأظن ذلك من مالك، وكان ابْنَ حِمَاس هذا رَجُلًا صَالِحًا فَاضْلًا مَجَابَ الدَّعوة"[46].

وعند بيان حاله عند النقاد نجده ثقة عند النسائي[47] وابن حبان[48]، وابن حجر[49] و"لابأس به عند أبي حاتم"[50]، و"صدوق" عند الذهبي[51]، و"مجهول" عند ابن حزم[52]، وقد يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله أنه ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند النسائي ابن حيان، وابن حجر، ومن أصحاب المرتبة الرابعة عند أبي حاتم، ومن أصحاب المرتبة الخامسة عند الذهبي وممن لا يحتج بحديثهم لكن يكتب للاعتبار فقط عند ابن حزم.

([39]) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، دار الفكر، عام النشر: 1399هـ/1979م.
([40]) المقنع في علوم الحديث ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، دار فواز للنشر - السعودية، ط1، 1413هـ: ج 1 / ص396.
([41]) التمهيد: ج 2/ ص230.
([42]) المصدر السابق: ج3/ من 306.
([43]) الاستذكار: ج8/ ص 197.
([44]) علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت 1406هـ - 1986م، ج1/ ص93.
([45]) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار طيبة، ج 1/ ص308.
([46]) المصدر السابق ج24/ ص120.
([47]) تهذيب الكمال: ج32/ ص560.
([48]) الثقات لابن حيان: ج 7/ ص648.
([49]) تقريب التهذيب: ج 1 / ص416.
([50]) التهذيب: ج 11/ ص453.
([51]) الكاشف: ج 3/ ص306.
([52]) المحلى: ج 11/ ص297.

2- الليث بن سعد قال ابن عبد البر: "لا يَضُرُه تقصير من قصر في رفعه، لرفع الْحَفَّاظ الْأَثْبَاتِ له ولاجتماع الجماعة من زواة نافع على رفعة"[53] وذكر إن الليث من ضمن من رفعه[54]، وعند بيان حاله عند النقاد تجده ثقة عند الواقدي[55]. وابن حبان[56]، وهو ثقة ثبت عند ابن حجر[57]، ولا بأس به عند ابن حنبل[58] والنسائي[59]، ويتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله أنه ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الثالثة عند الواقدي، وابن حبان، ومن أهل المرتبة الثانية عند ابن حجر، ومن أصحاب المرتبة الرابعة عند أحمد والنسائي من مراتب التعديل.

3- الحكم بن عتيبة: قال ابن عبد البر: الأَعْمَشُ وَمَنْصُورٌ وَعَبْدَةَ بَنْ أَبِي لَبَابةً أحفظ من الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيلِ وَعَاصِمُ بن أَبِي النُّجُودِ وَسَيَّارٌ أَبي الحكم"[60]، وعند بيان حاله تجده ثقه عند ابن سعد[61]، وابن معين[62]، وأبي حاتم[63]، ابن حبان[64]، "ثقة ثبت" عند العجلى[65]، والنسائي[66]، ووافقهم الذهبي[67] وقال ابن حجر: "ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس"[68]، وقد يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله فهو ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الأولى عند ابن سعد، ابن معين، العجلي، النسائي، الذهبي، ابن حجر، ومن المرتبة الثانية عند أبي حاتم ابن حبان من مراتب التعديل.

4- ابن وهب قال ابن عبد البر: "وحسبك بإتقان ابن وهب ومعن"[69]، «وَابْنُ وَهْبٍ مِنْ أَجَلَّ مَنْ رَوَى عن مالك"[70] وعند بيان حاله عند النقاد نجد ثقة ابن سعد[71] والعجلي[72] أبي زرعة[73]، والنسائي[74]. وابن حبان[75]، وقال الذهبي: "أحد الاثبات، والأئمة الاعلام"[76]، ووافقه ابن حجر[77]، وهو لين عند ابن معين[78] وأحمد[79]، وقد يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله أنه ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الأولى عند الذهبي وابن حجر ومن أصحاب المرتبة الثانية عند ابن سعد والعجلي، وأبي زرعة، والنسائي وابن حبان من مراتب التعديل، وممن لا يحتج بحديثهم لكن يكتب للاعتبار فقط من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند ابن معين، وأحمد.

([53]) التمهيد: ج 1/ ص 254.
([54]) المصدر السابق: ج 1/ ص 253.
([55]) الطبقات الكبرى ج 5/ ص 86.
([56]) الثقات لابن حبان: ج5/ ص 340.
([57]) تقريب التهذيب: ج 1/ ص 463.
([58]) العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن مقبل بن هلال بن أسد الشيباني، دار الخاني، الرياض، ط/2، 1422هـ-2001 م: ج3 / ص 285.
([59]) تهذيب الكمال: 24 ص241.
([60]) التمهيد: ج 8/ ص212.
([61]) الطبقات الكبرى: ج 6 / ص324.
([62]) الجرح والتعديل: ص125.
([63]) المصدر السابق الموضع نفسه.
([64]) الثقات لابن حبان: ج 4 / ص144.
([65]) الثقات للعجلي: ج 1 ص 312.
([66]) تهذيب الكمال: ج 24 / ص 241.
([67]) الكاشف: ج 2/ ص 345، رقم 1186.
([68]) تقريب التهذيب: ج1/ ص 175.
([69]) التمهيد: ج 19/ ص 195.
([70]) المصدر السابق الموضع نفسه.
([71]) الطبقات الكبرى: ج 7 / ص 518.
([72]) معرفة الثقات للعجلي: ج 2 / ص 65.
([73]) الجرح والتعديل: ج 5 / ص 190.
([74]) ترتيب المدارك: ج 3/ ص 233.
([75]) الثقات لابن حبان: ج 8/ ص 346.
([76]) ميزان الاعتدال: ج2/ ص 521.
([77]) تقريب التهذيب: ج 1 ص 328.
([78]) الكامل: ج 4 / ص 1518.
([79]) التهذيب: ج 6/ ص 73.

5- طاوس بن كيسان (106هـ): وصفه ابن عبد البر بأنه "مِنْ جِلَّةِ التَّابِعِين ديناً وورعاً وفضلاً وعلماً .. يقال إنه لم ينفرد أحاد بابن عباس مِنْ أَصحابه غَيْرُ طاوس كان له منه مجلس خاص وكان يواظب مجلسهُ مَعَ الْعَامَّةِ"[80]، وعند بيان حاله عند النقاد نجده، ثقة عند ابن معين[81] والعجلي[82] وأبي زرعة[83] وابن حبان[84] وابن شاهين[85] وقال ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل"[86] ويتبين لنا من خلال مسلك المحدثين فى حاله أنه ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن حجر، ومن أصحاب المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن معين العجلي، أبو زرعة ابن حيان ابن شاهين.

6- ابن شهاب (52هـ)[87] وصفه عبدالبر: "كان مِنْ عَلَمَاءِ التَّابِعِينَ وَفُقَهَائِهِمْ مقدم في الحفظ والإتقان والرواية والاتساع إمام جليل من أئمة.."[88] وقال: «ولا يُقاس بالزُّهْرِي وغزوة أحد في الحفظ والإتقان ... وَزِيَادَةً مِثْلِ الزُّهْرِي وَهَؤلاء مقبولة"[89]، وقال: "وابن شهاب إمام أهل السير وعَالِمُهُمْ"[90]، وعند بيان حال محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب عند النقاد نجده، وثقه ابن حبان[91] (354) من احفظ اهل زمانه للسنن ... وكان فقيهاً فاضلاً، وقال الذهبي[92] (784) الحافظ الحجة كان يدلس في النادر، وقال ابن حجر[93] (852هـ) متفق على جلالته وإتقانه، يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله فهو ممن يحتج بحديثهم ويلاحظ من عبارات الثناء والتوثيق أنه من أهل المرتبة الأولى من مراتب التعديل.

7- أيوب بن أبي تميمة (131هـ): قال ابن عبد البر "وهو أحد أئمة الجماعة في الحديث والإمامة والاستقامة، وكان من عباد العلماء وحفاظهم وخيارهم"[94] عند بيان حاله عند النقاد نجده قد نال ثناء الإمام مالك، كان من العالمين العاملين الخاشعين[95]، وابن عيينة[96] "ما لقيت مثل أيوب" وهو ثقة عند ابن سعد[97]، وابن معين[98]، وأبي حاتم[99]، وابن حبان[100]، وابن حجر[101]، وزاد النسائي "ثقة ثبت"[102]، وقد يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله فهو ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند، مالك، وأبن حجر، ومن أصحاب المرتبة الثانية عند ابن سعد، ابن معين، أبو حاتم النسائي، ابن حبان ابن شاهين.

---

[80] التمهيد: ج12/ من 191.
[81] تاريخ الدارمي: ج 1 / ص 117.
[82] معرفة الثقات للعجلي: ج 1/ ص 477.
[83] الجرح والتعديل: ج4 / ص 501.
[84] الثقات لابن حبان: ج4 ص 391.
[85] تاريخ اسماء الثقات: ج 1/ ص 182.
[86] تقريب التهذيب: ج 1 / ص 280
[87] التمهيد: ج 1/ ص 106.
[88] المصدر السابق: ج 1/ ص 106.
[89] المصدر السابق: ج8/ ص 228.
[90] المصدر السابق: ج12 ص 19.
[91] علماء الأمصار: ج 1/ ص 109.
[92] ميزان الاعتدال: ج4/ ص 40.
[93] تقريب التهذيب: ج 1 / ص 506، رقم 6279.
[94] التمهيد: ج1/ من 391.
[95] التهذيب: ج/1 ص 398.
[96] المصدر السابق الموضع نفسه.
[97] الطبقات الكبرى: ج 7 / ص 246.
[98] الجرح والتعديل: ج 2 /ص 256.
[99] المصدر نفسه الموضع نفسه.
[100] الثقات لابن حبان ج6 /ص 53.
[101] تقريب التهذيب: ج 1 / ص 117.
[102] التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض ط 1/ (1406-1986) ج1/ ص 385.

8- ربيعة بن أبي عبد الرحمن (139هـ): قال ابن عبد البر: "مدني تابعي ثقة ... وكان أحد فقهاء المدينة الثقات الذين عليهم مدار الفتوى .. ذمه أهل الحديث لإغراقه في الرأي ... وكان سفيان بن غبينة والشافعي وأحمد بن حنبلٍ لا يرضون عن رأيه؛ لأن كثيراً منه يوجد له بخلاف السند الصحيح لأنه لم يتسع فيه فضحة فيه ابْنُ شهاب وكان أبو الزِّنَادِ مُعَادِيًا لَهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ مِنْهُ، وكان ربيعة أورع .. وكان ثقة ففيهاً جليلاً"[103] وعند بيان حاله عند النقاد نجده ثقة عند ابن سعد[104]، وابن معين[105]، وأحمد[106]، والعجلى[107]، والنسائي[108]، وأبي حاتم[109] وابن حيان[110]، والذهبي[111] وابن حجر[112]، وقد يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله فهو ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند ابن سعد، والذهبي، وابن حجر، ومن أصحاب المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند ابن معين، وأحمد والنسائي وأبي حاتم.

9- وموسى بن عبد الله بن يزيد قال ابن عبد البر: "موسَى الْجُهَنِي كُوفِي ثِقَةٌ أَثْنَى عَلَيْهِ القِطانُ وأحمد وَيَحْيَى وَجَمَاعَتُهُمْ وروى عنهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ وَيَحْيَى بْنَ سعيد[113]، وعند بيان حاله عند النقاد نجده ثقة عند ابن القطان[114]، وابن سعد[115]، وابن معين[116]، العجلي[117]، والنسائي[118]، وابن حبان[119]، وابن شاهين[120]، والذهبي[121]، وابن حجر[122] "صالح" عند ابن حنبل[123]، وقد يتبين لنا من خلال مسلك المحدثين في حاله أنه ممن يحتج بحديثهم من أصحاب المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند ابن القطان وابن سعد وابن معين، وابن حنبل، والعجلي والنسائي، وأبي حاتم وابن حبان، وابن شاهين، والذهبي، وابن حجر.

ثانيا: الأحاديث

- مالِكٌ عَنِ ابْنِ جِمَاسٍ عَنْ عَمَّهِ[124] عَنْ أَبي هريرة رضي عنه أن رسول الله ﷺ قال "لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الكتب فَيُعَدِّي عَلَى بَعْضِ سَوَارِي الْمَسْجِدِ أو على المنبر فقالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلِمَنْ تَكُونُ الثِّمَارُ ذلك الزمان قال للعوافي الطير والسباع[125].

---

(103) التمهيد: ج 6 ص29.
(104) الطبقات الكبرى ج 6/ ص353 " قليل الحديث"
(105) الجرح والتعديل: ج 8 / ص149.
(106) العلل ومعرفة الرجال: ج2/ ص474.
(107) تهذيب الكمال: ج 29 / ص 97.
(108) المصدر السابق الموضع نفسه.
(109) الجرح والتعديل: ج 8/ ص 149.
(110) الثقات لابن حبان: ج 4 ص 232، علماء الامصار: ج 1/ ص 132.
(111) ميزان الاعتدال: ج 5 ص 34، الكاشف: ج 3 ص 186.
(112) تقريب التهذيب: ج 1/ ص552.
(113) الثقات لابن شاهين: ج1 ص 221، رقم 1347.
(114) المصدر السابق الموضع نفسه.
(115) الطبقات الكبرى: ج 6/ ص 338.
(116) الجرح والتعديل: ج 8 /ص 149.
(117) تهذيب الكمال: ج 29 / ص97.
(118) المصدر السابق الموضع نفسه.
(119) الثقات لابن حبان: ج5 ص 403.
(120) المصدر السابق الموضع نفسه.
(121) ميزان الاعتدال: ج 5/ ص34.
(122) تقريب التهذيب ل ج 1/ ص552.
(123) العمل ومعرفة الرجال: ج 8 ص 474.
(124) يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي المدني، وقيل يوسف بن يونس بن حماس، مولى بنى ليث بن بكر، عن عمه عن أبي هريرة، روى عنه: مالك التاريخ الكبير: ج 8/ م 374، رقم 3377.
(125) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب في المدينة حين يتركها أهلها، ج 2/ ص 1009 رقم 1389، موطأ مالك، كتاب الجامع، باب ما جاء في سكني المدينة والخروج منها، ج 2/ من 888، رقم 8.

- روَى اللَّيْثُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عِمران بن أبي أَنسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعِ بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنه قال "الصلاة مثنى مثنى، ولم يخص لَيْلًا مِنْ نَهارٍ "[126] وَلَكنهُ إِسْنَادٌ مضطرب ضعيفٌ، لا يُحتج بمثله[127] رواه شعبة على خلاف ما رواه الليث[128]
- عن الحكم بن عتبة أنه انطلق هو وناس معه إلى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ، رَجُلٌ مِنْ جهَيْنَة قَالَ الْحَكَمُ فَدَخَلُوا وقعدت على الباب، فخرجوا إلي فَأَخْبَرُونِي أَن عَبْدَ الله بن عكيم أخبرهُمْ إِنَّ رَسُول الله ﷺ كتب إلى جهَيْنَة قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ "أَن لا تنتفعوا مِن الْمَيْتَة بِإِهَابٍ وَلَا عَصب".[129]
- عَنِ ابْنِ وَهْبٍ عَن مالك حدثنا خلف بن قاسم حدثنا أَبُو بَكْرٍ احمد بن صَالِحٍ المقرئ، حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني، حدثنا أحمد بن عبد الرحمان بن وهب، حدثنا علي عبد الله بن وهب حدثنا عبد الله بن عُمَرَ وَمَالك بن أنس وَسُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أنس رضي الله عنه إن رسول الله ﷺ "كان لا يجهر في القراءة ببسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"[130]، فهذا ما بلغنا من الاختلافِ على مالك في إسناد هذا الحديث ولفظه، وهو في الموطأ مَوْقُوفٌ، لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ النبي ﷺ، وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادَة وثَابِتٌ الْبُنَانِي وَغَيْرُهُمَا، كُلُّهُمْ أسندة وذكر فيه النبي ﷺ إلا أنهم اختلف عَلَيْهِمْ فِي لَفْظِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا متدافعاً[131].
- قال ابن عبد البر، فإن قيل إن طاوساً روى عن ابن عباس رضي الله عنه أَنَّهُ صلى في صلاة الكسوف "ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات ثُمَّ سجد"، وإن عبيد ابن عُمَيْرٍ رَوَى عَنْ عَائشة مثل ذلك، وإن عَطاء رَوَى عَنْ جَابِرٍ رَضِي اللَّه عَنْه عن النبي ﷺ في صلاة الكسوف ست ركعَاتٍ فِي أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ، وَإِنْ أَبَا الْعَالِمَةَ رَوَى عَنْ أَبي بن كَعْبٍ عَنِ النَّبِي ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ فِي رَكْعَتَيِ الْكُسُوفِ وَأَرْبَعُ سَجَدَاتٍ، فَلَمْ يَكُنِ الْمَصِيرُ عِندَكَ إلى زيادة هؤلاء أولى، قِيلَ لَهُ إِنَّمَا تَقْبَلُ الزِّيَادَة مِنَ الْحَافِظِ إذا ثبتت عله، وكان أحفظ وأتقن ممن قصر أو مثله في الحفظ، لأنه كانه حديث آخرُ مُسْتأنف وأمَّا إذا كانت الزيَادَةُ مِنْ غَيْرِ حَافِظٍ وَلَا مُتْقِنٍ فإنها لا يُلتفت إليها، وحديث طاوس هذا مضطرب وضعيف[132].
- مالك، عن ابن شهاب، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤمِنِينَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أن أفلح أخا أبي القَعَيْسِ، جَاءَ يَسْتَأْذِنَ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمَّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أنزلَ الْحِجَاب، قالت: فأبيت أن أذن له، فلما جاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي صنعت: "فأمرني أن أذن له على"[133].
- عن مالك، عن أيوب بن أبي تميمة السختياني[134]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ[135]عَنْ أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ اصرف مِنَ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليدين[136] أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ "أَصَدَقَ ذُو اليَدَيْنِ" فقالَ النَّاسُ: نعم. فقامَ رَسُولُ الله ﷺ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ

([126]) سنن الترمذي: ج2 /ص 225، رقم 385، أخرجه أحمد في مسنده: ج3/ ص 315 رقم 1799، السن الكبرى: ج 1/ ص317، رقم 618، المسند الجامع: ج14/ ص 457.
([127]) التمهيد: ج24 /ص 121، الاستذكار ج9/ ص211.
([128]) سنن أبي داود: ج2/ من 29، رقم 1296.
([129]) أخرجه النسائي، كتاب الفرع والعتيرة، باب ما يتبع به الجلود، ج 7 /ص 175، وأخرجه أبو داود، كتاب اللباس، باب ما روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ج4 / ص371، رقم 4128 أخرجه الترمذي، كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا نبغت ج1 / ص 194.
([130]) موطأ مالك: ج 1/ ص 130، رقم 214.
([131]) التمهيد: ج 2/ ص 330.
([132]) الترمذي، أبواب السفر، باب صلاة الكسوف، ج 2 / ص 446، رقم 560.
([133]) أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن باب إن تبنوا شيئًا أو تخفوه، ج 6 ص 120، رقم 1469، أخرجه مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، ج 2/ ص 1069، رقم 1445، ج 2 / ص 106، رقم 1445 التمهيد، ج 8 / ص 246.
([134]) أيوب بن أبي تميمة السختياني ويكنى أبا بكر، مولى لعنزة، واسم أبي تميمة: كيسان، وكان أيوب ثقة لينا في الحديث، جامعاً عدلاً ورعاً، كثير العلم، حجة، الطبقات الكبرى ج7/ ص247، تهذيب الكمال: ج 3 / ص 457.
([135]) محمد بن سيرين ويكنى أبا بكر مولى أنس بن مالك وكان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير العلم ورعا أنظر، الطبقات الكبرى ج 7 / ص 143، تهذيب الكمال: ج34/ ص 450 سير أعلام النبلاء: ج 5 / ص 445.
([136]) ذو اليدين رجل من بني سليم، يقال له الحرياق، حجازي، شهد النبي صلى الله عليه وسلم وقد رآه وهم في صلاته فخاطبه وليس هو ذا الشمالين الاستيعاب: ج2/ ص 475.

أَخْرَيَيْنِ، ثُمَّ سلم، ثُمَّ كَبر، فسجد مثل سجوده أو أطول، ثُمَّ رفع، ثُمَّ كَبَّر فسجد مثل سجُودِه أَو أَطول، ثُمَّ رفع[137].

- عن مالك، عن ربيعة بن أبي عَبْدِ الرَّحْمَنِ[138]، عَنْ خلظلة بن قيس الزرقي[139]، عَنْ رافع بن خديج[140]، "أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ: نهى عن كِرَاءِ الْمَزارع" قَالَ حَلظلة: فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق، فقال: أما بالذهب والورق فلا يأمن به، قال أبو عمر اختلف الناس في كراء المزارع فذهبت فرقة إلى أن ذلك لا يجوز بوجه من الوجوه، ومالوا إلى ظاهر هذا الحديث وما كان مثله قالوا أنه قد روي عن رافع بن خديج من هذا الوجه وغيره خلاف ما حكاه ربيعة عن حنظلة عنه من تأويله هذا وذكروا أن أحاديث رافع في ذلك مضطربة الألفاظ مختلفة المعاني[141].
- حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْنِ أَبي صغير عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قال في صدقة الفطر "وَصَاعٌ مِنْ بُرُ عَنْ كُلِّ اثْنين أو صاع من شعير أو تمْرٍ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ غَنِيًّا كَانَ أو فقيراً" وَهُوَ حَدِيث مضطرب (لا يثبت)[142].
- عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ الله بْنِ يَزِيدَ[143]، عَنِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ أَنَّهَا سَأَلت النَّبِي ﷺ إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِد طريقاً قذرًا قال فبعدها طريق أنظف مِنْهَا قَالَتْ نعَمْ قَالَ فَهَذِهِ بِهَذِهِ وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا قَوْلُ رَسُولِ الله ﷺ اذا وطيء أَحَدُكُمْ بخفيه أو قَالَ بِنَعْلَيْهِ فِي الأذى "فطهُورُهُمَا التّرابُ، أو قَالَ التَّرابُ لَهُما طهور"[144].

وَهُوَ حَدِيث مضطرب الإسنادِ لا يَثْبُتْ اخْتلف فِي إِسْنَادِهِ عَلَى الْأَوزَاعِيَّ وَعَلَى سعيد بن أبي سَعِيدٍ اخْتِلَافًا يُسْقِط الاحتجاج بِهِ[145].

المطلب الثاني: التطبيقات:

من الاضطراب ما يقع في السند ويقع في المتن ويقع في السند والمتن معا، وأن من الاضطراب ما لا يؤثر في السند والمتن.

أولا: الاضطراب في السند:

- أصل المسألة الاختلاف في اسم ابن حماس عند حديث مالك عن ابن حماس عمه[146] عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ: مَالِكٌ عَنِ ابْنِ حِمَاسٍ عَنْ عَنْهِ عَنْ أَبِي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لتَتْرُكَنَّ الْمَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ حَتَّى يَدْخُلُ الْكَلْبُ أَو الذِّئْبُ فَيُغَذِّي عَلَى بَعْضِ سوَارِي الْمَسْجِدِ أو على المنبر فقالوا يا رسول اللَّهِ فَلِمَنْ تَكُونُ الثِّمَارُ ذَلِكَ الزَّمَان قَالَ لِلْعَوَافِي الطَّيْرِ

---

(137) أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب من لم يتشهد في سجدتي السهو، ج2/ ص 68، رقم 1228، مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهر في الصلاة والسجود له ج 1 / ص 403، رقم 573.

(138) ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي مولاهم أبو عثمان ويقال أبو عبد الرحمن المدني المعروف بربيعة الرأى، مفتي المدينة، سير أعلام النبلاء: ج 6 /ص 90، تهذيب الكمال: ج 9 ص 123.

(139) حنظلة بن عمرو بن حنظلة بن قيس الزرقي الأنصاري المدني، سمع رافع بن خديج، روى عنه ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ويروي عن أبي هرير تهذيب الكمال ج 7 /ص 452، التاريخ الكبير: ج 3 ص 83.

(140) رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الأوسى الحارثي صحابي، كان عريف قومه بالمدينة، وشهد أحدا والخندق، توفي في المدينة متأثرا من جراحة الأعلام للزركلي: ج 3/ ص 12 سير أعلام النبلاء: ج 3/ ص 182.

(141) النسائي، كتاب المزارعة ذكر الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الْأَرْضِ بِالثلث والربع ج 7/ ص 47، رقم 3914، حكم الألباني صحيح الإسناد، سنن ابن ماجة ج 2 / ص 820 رقم 2453.

(142) التمهيد: ج 4 / ص 137.

(143) أبو موسى إسحاق بن موسى بن عبد الله بن، بن عبد الله بن يزيد الخطمي الأنصاري، المدني، الإمام الحافظ الثقة القاضي الفقيه، سير أعلام النبلاء: ج 11/ ص 554 تهذيب الكمال، ج 29/ ص 94.

(144) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض ط/1، 1405هـ - 1985م، ج 14 / ص 337، رقم 368.

(145) التمهيد: ج 13 / ص 107.

(146) الطبقات الكبرى: ج1 ص 149، رقم 58، تحفة اللبيب: ج 2 / ص 196.

وَالسَّبَاع»[147] وقد ذكر يحيى أن مالك لم يذكر اسم ابن حماس، وفي رواية أبي المصعب مالك عن يونس بن يوسف بن حماس عن عمه عن أبي هريرة[148]، ووافقه معن بن عيسى وعبد الله بن يوسف التنيسي، فقالا: (يونس بن يوسف).[149]

- وأما ابن القاسم[150] وسعيد ابن أبي مريم[151]، ومطرف[152]، وابن نافع[153]، وعبد الله بن وهب[154]، وسعيد بن غفير ومحمد بن المبارك وسليمان بن برد، ومصعب الزبيري فقالا: (يوسف بن يونس) وقال زيد بن الحباب: (يوسف بن حماس)[155] ووافق القعنبي رواية يحيى في أن مالكا لم يذكر اسم أحد وجعل الحديث بلاغاً عن أبي هريرة[156]، قال ابن عبد البر: "وهذا الاضطراب يدل على أن ذلك جاء من قبل مالك والله أعلم، ورواية يحيى في ذلك حسنة لأنه سلم من التخليط في الاسم وأظن أن مالكا لما اضطرب حفظه في اسم هذا الرجل رجع إلى إسقاط اسمه وقال عن ابن حماس[157].
- الاختلاف في إزالة النجاسة بغير الماء، قال ابن عبد البر: عند حديث موسى بن عَبْدِ اللَّهِ بْن يَزِيدَ عَنِ امْرأة من بني عبد الأسهل أنها سألت النبي الله إِنَّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ طَرِيقًا قَذِرا قال فبعدها طريق أنظف منْهَا، قالت نعم، قَالَ فَهَذه بهذه، إذا وطيء أحدُكُمْ بِخُفَّيْهِ أو قَالَ بِنعليه، فِي الْأَذى، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابَ، أو قال التراب لهما طهور"[158]، وقد ذكر ابن عبد البر أن هذا الحديث مضطرب الإسناد لا يثبت، والاختلاف في إسناده على الأوزاعي وعلى ابن أبي سعيد[159] يكون السبب عدم الاحتجاج به، والحجة عندهم قول عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُود رضي الله عنه: " كُنا مع رسول الله ﷺ لا نتوضأ من موطئ[160]، ورده ابن عبد البر لاحتمال التأويل.
- وقال عند حديث الليث عَنْ عَبْدِ ربه بن سعيد (139هـ)[161] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ أَبِي أنس عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْن نافع بن العمياء[162] عن ربيعة بن الحارث (23هـ)[163]، عن الفضل بن عباس (63هـ)[164] عن النبي ﷺ أنه قال «الصَّلاةُ مثنى مثنى» [165] ذكر ابن عبد البر عدم تخصيص الليل أو النهار فضلا عن ضعف الإسناد وعدم الاحتجاج به، فقد رواه شعبة على خِلافِ ما رواه الليث[166] فأخطأ في مواضع

---

(147) سبق تخريجه
(148) موطأ مالك: كتاب الجامع، باب في سكني المدينة 2 ص 57، رقم 1852.
(149) المصدر نفسه
(150) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير: ج/8 ص 374، رقم 3377.
(151) مسند الموطأ للجوهري، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن مُحَمَّدٍ الغَافِقِي الجَوْهَرِي المالكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 1997 م /ج 1 /ص 831.
(152) موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي دار المعرفة - بيروت، ط1، (1407) ج 1 /ص 292.
(153) المصدر السابق الموضع نفسه.
(154) تاريخ المدينة، عمر بن شبة بن عبيدة بن ربطة النميري البصري، أبو زيد، (1399هـ). ج 1 / ص 276.
(155) إتحاف المهرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة) ط1، (1415 هـ 1994م، ج16 ص 29..
(156) العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج 11 ص 241، رقم 2262.
(157) التمهيد: ج24/ ص 121.
(158) سبق تخريجه
(159) سنن أبي داود: ج 1/ ص 105، رقم 385.
(160) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ج1 /ص 33، رقم 104 ابن شيبة في مصنفه، ج 1/ ص 59، رقم 619، سنن أبي داود: ج1/ ص 53، رقم 204.
(161) عبد ربه بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري النحاري، المدني، روى عن أبي أمامة أسعد. بن سهل بن حنيف، وأنس بن أبي أنس، وعمران بن أبي أنس، تهذيب الكمال: ج 22/ ص 309، التاريخ الكبير: ج 6 / ص 423.
(162) عبد الله بن نافع بن العمياء، روى عن ربيعة بن الحارث، وعنه عمران بن أبي أنس، تهذيب الكمال: ج16/ ص 206، التاريخ الكبير: ج 5 / ص213.
(163) ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، سير أعلام النبلاء: ج 1/ ص 257، تهذيب الكمال ج9/ ص 110 التاريخ الكبير: ج 3/ ص 283، الاستيعاب: ج2/ ص 490.
(164) الفضل بن عباس بن ربيعة بن الحارث ابن عبد المطلب الهاشمي من رجالات قريش، حزما واقداماً، الأعلام للزركلي: ج 5/ ص149.
(165) سبق تخريجه.
(166) سنن أبي داود: ج2 / ص 29، رقم 1296.

قال: هو أنس بن أبي أنس وهو عمران بن أبي أنس وقال: عن عبدالله بن الحارث وهو عبدالله بن نافع ابن العمياء عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، وهو عن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب عن الفضل بن عباس[167].

- وساق ابن عبد البر حديث "أن لا تنتفعوا من المينة بإهاب ولا عصب"[168] عن الحكم بن عتيبة آلة الطلق هو وناس معه إلى عند الله بن عكيم رجل من جهينة قال الحكم فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلى فأخبروني أن عبد الله بن عكيم أخبرهم إن رسول الله ﷺ كتب إلى جهينة قبل موته بشهر قال أبو عمر: "هكذا قال خالد الحذاء عن الحكم قال: انطلقت مع الأشياخ حتى أتينا عبد الله بن عكيم وهذا لفظ حديث معمر بن سليمان عن خالد"[169] وجزم ابن عبد البر بأن هذا السند مضطرب ما يوجب التوقف عن العمل بمثل هذا الخبر[170]، ويلاحظ من خلال التطبيقات المذكورة إن الاضطراب وقع في الإستاد.

ثانياً: الاضطراب في المتن:

قال ابن عبد البر: عند حديث البسملة مالك عن حميد الطويلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قال قمت وراء أبي بَكْرٍ وَعُمر وعثمان، فكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرحيم" إذا افتتح الصلاة، هكذا هو في الموطأ عند جماعة رواتِهِ فِيمَا عَلِمْتُ موقوفا[171]، بين ابن عبد البر الاضطراب في هذا الحديث وذكر عدم قيام الحجة[172].

ثالثاً: الاضطراب في الإسناد والمتن:

الاختلاف في كيفية صلاة الكسوف وعدد ركعاتها، قال ابن عبد البر أن حديث. طاووس ضعيف: "فَإِنْ قِيلَ إِنَّ طاوساً روى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ صَلَّى فِي صَلَاةِ الكسوف رَكْعَتَيْنِ في كُلِّ رَكْعَة ثلاث ركعات ثُم سجد[173] فقد رواه وكيع عن الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن طاووس عن ﷺ مرسلا، ورواه غير الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس لم يذكر طاووسا ووقفه ابن عيينة عن سليمان الأحول عن طاووس عن ابن عباس ولم يرفعه (وهذا الاضطراب يوجب طرحه) [174].

رابعا: الاضطراب الذي لا يؤثر

- أورد مسألة يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، قال ابن عبد البر: عند حديث مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أن أفلح، أخا أبي القَعَيْسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرَّضَاعَةِ، بَعْدَ أَنْ أنزل الحجاب، قالت: فأبيت أن أذن له على، فلمَّا جَاءَ رَسُولُ الله ﷺ أَخْبَرْتُهُ بالذي صنعت، فأمرني "أن أذن له علي[175]، قال ابن عبد البر: "هذا اضطراب لا يمنع من القول بالحديث لأن المعنى المقصود بالحديث والمراد منه متفق عليه"[176].

---

(167) التمهيد: ج2/ ص 225.
(168) سبق تخريجه.
(169) تهذيب الآثار عن رسول الله من الأخبار محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر الطبري، مطبعة المدني - القاهرة، ج 2 / ص 826، رقم 1224.
(170) التمهيد: ج4 /ص 164.
(171) موطأ مالك: ج 1 / ص 131، رقم 214.
(172) الاستذكار: ج 1/ ص 437.
(173) سبق تخريجه.
(174) التمهيد: ج 3 / ص 306.
(175) سبق تخريجه.
(176) التمهيد: ج 8 / ص 246.

- أورد مسألة طهارة الإهاب بالإدباغ عند حديث مالكٌ عَنْ زيد ابن أَسْلَمَ عَن ابْنِ وغلة المصري عَنِ ابْنِ عَبَّاس أَن رَسُول الله ﷺ قَالَ "إِذا ذبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طهر"[177]، وجاء الاختلاف في حديث ابن عباس، وهذا الاختلاف يسير لصحة الغرض وثبات المقصد: "وهو أن الدباغ يطهر إهاب الميتة، وسواء كانت الشاة لميمونة أو لسودة أو لمن شاء الله[178]، ويمكن أن يكون ذلك كله، أو بعضه، ويمكن أن يسمع ابن عباس بعد ذلك من رسول الله ﷺ ما حكاه عنه ابن وعلة قوله أيما إهاب دبغ فقد طهر، وذلك ثابت عنه ﷺ وإذا ثبت ذلك فقد ثبت تخصيص الجلد بشرط الدباغ"
- أصل المسألة لا يجب ترك اليقين بالشك حتى يؤتى يقين يزيله، كان ذو اليدين على يقين أن الصلاة أربع ركعات، فلما أتى رسول الله ﷺ الصلاة على غير تمامها، لزمه استفهام إلى يقين يقطع به الشك، قال مالك عن أيوب ابن أبي تميمة السخْتِيَانِي عَنْ مُحَمَّدِ بن سيرين "عن أبي هُرَيْرَةَ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ- انصرف من اثنتين فقال له ذو اليدين أَقْصُرَتِ الصَّلاَةَ يَا رَسُولَ الله أم نسيت فقَالَ رَسُولُ الله ﷺ أصدق ذو اليدين فقال النَّاسُ نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فصلى ركعتين أخريين ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ثُمَّ كَبُرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُوده أو أطول ثُمَّ رفع"[179] وقد بين ابن عبد البر أن حديث ذي اليدين مضطرب "لأن ابن عُمر وأبَا هُرَيْرَةَ يَقُولان سَلَّمَ، مِن اثْنَتَيْنِ وَعِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ يَقُولُ مِنْ ثلاث رَكَعَاتٍ وَمُعاوية بن خديج يقُولُ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ لَيْسَ اخْتِلافُهُمْ فِي مَوْضِعِ السَّلامِ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِخِلَافٍ يَقْدَحُ فِي حَدِيثِهِمْ، لأن المعنى المراد من الحديثِ هُوَ الْبِنَاءُ بَعْدَ السلام ولا فرق عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيْنَ المُسلّم من ثلاث أو من اثنتين، لِأَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يُكْمِلْ صَلَاتَهُ وَأَمَّا مَا ذُكِرَ في حَدِيث مُعاوية بن حَدَيْجٍ مِنْ ذِكْرِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ الله، فَمُمْكِنٌ أَن يَكُونَ أَيْضًا طَلْحَةُ كَلَّمَهُ وغَيْرُهُ وَلَيْسَ فِي أَنْ يُكَلِّمَهُ طَلْحَةُ وَغَيْرُهُ، مَا يَدْفَعُ أَنْ ذَا اليَدَيْنِ كَلَّمَهُ أَيْضًا، فأدى كُلُّ ما سَمِعَ عَلَى حَسَبِ مَا سَمِعَ، وَكُلُّهُمْ اتفقوا في أن الْمَعْنَى الْمُرَاد مِنَ الْحَدِيثِ هُوَ الْبناءُ بَعْدَ السلام لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أتم"[180] ويلاحظ من خلال التطبيقات المذكورة أن من الاضطراب ما هو ضار ومؤثر في صحة الخبر إسنادا ومتنا، كما في التطبيق الأول والثاني، ومنه ما لا يضر ولا يؤثر في السند أو المتن الموجود فيه، كما في الثالث والرابع، لأنه بعيد عن موضع الدلالة في الحديث والمعنى المقصود بالحديث والمراد منه متفق عليه بينهم، ولم يضطربوا فيه.

- الخاتمة:

- النتائج:

1- يتبين لنا أن حد الضعيف عند ابن عبد البر كل ما لا يجتمع فيه صفات الصحيح والحسن وهذا واضح من خلال عباراته التي يطلقها على هذا المصطلح مثل ضعيف الذي أكثر من اطلاقه، ومتشدد في قبول الأحاديث الضعيفة التي تختص في الأحكام والعقائد ومتساهل فيما تخص الفضائل والترغيب والترهيب.
2- يرى ابن عبد البر أن الحديث المضطرب ضعيف، لأن الاضطراب فيه يشعر بعدم ضبط الراوي وعدم قدرته على تحديد الوجه الصحيح للحديث، مما يجعله غير صالح للاحتجاج به. ورغم هذا الحكم العام، فإن الاضطراب قد يكون في السند أو المتن، وقد يقع أحيانا في أمور لا تضر بصحة الحديث، كالاختلاف في اسم راو ثقة أو نسبه، وفي هذه الحالة لا يعد الاضطراب مانعا من الحكم بصحة الحديث وحسنه.

([177]) أخرجه مسلم، كتاب الحيض، باب مهارة جلود الميتة بالدباغ، ج1/ ص277، رقم 366.
([178]) التمهيد: ج 4/ ص 168.
([179]) سبق تخريجه.
([180]) التمهيد: ج 1/ ص 364.

3- يرى العلماء، ومنهم ابن عبد البر، أن الحديث المضطرب ضعيف لأنه يظهر عدم إحكام الراوي أو ضعفه في حفظ الحديث.
4- في تساوي الروايتين يطلق عليها صفة المضطرب بحيث لا يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بأي وجه من وجوه الترجيح المعتمدة.
5- قد يحدث الاضطراب في اسم راو واحد، أو أبيه، أو نسبته.
6- إذا كان الاختلاف في السند أو المتن، وكان من الممكن جمع الروايات المتعارضة أو ترجيح إحداها بوجوه الترجيح المعتبرة، فإن الحديث لا يعتبر مضطربا في هذه الحالة.

- المصادر والمراجع:

- اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ) تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر (راجعة ووحد منهج التعليق والإخراج) الناشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة) ط/1، 1415هـ/1994م.
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم الدارسي، البستي (354هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739هـ) حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
- الإحكام في أصول الأحكام المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حرم الأندلسي القرطبي الظاهري (456هـ) المحقق: الشيخ أحمد محمد شاكر
- أحوال الرجال المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (259هـ) المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكادمي - فيصل آباد، باكستان.
- أدب المجالسة وحمد اللسان وفضل البيان وذم العي وتعليم الإعراب المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي: (463هـ) المحقق: سمير حلبي الناشر: دار الصحابة للتراث - طنطا ط/1 1409هـ/1989م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ/1998م - 1419هـ/1998م.
- إسعاف المبطأ برجال الموطأ المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ) المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- الإصابة في تمييز الصحابة المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (852هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1/1415هـ.
- إعتاب الكتاب المؤلف: ابن الآبار، محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي (658هـ) حققه وعلق عليه وقدم له الدكتور صالح الأشتر، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط1، 1380هـ/1961م.
- الأعلام: المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (1396هـ) دار العلم للملايين ط/5، 2002.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد عاصم النمري القرطبي (463هـ) دار الكتب العلمية - بيروت.
- الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ) تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، الناشر: أضواء السلف - السعودية، ط1، 1417هـ/1997م.
- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، المؤلف: أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين ابن ابن المبرد الحنبلي (909هـ) تحقيق وتعليق الدكتورة: روحية عبد الرحمن السويقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.

- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس المؤلف: أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة، أبو جعفر الضبي (599هـ) دار الكاتب العربي - القاهرة: 1967م.
- بهجة المجالس وأنس المجالس المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ) الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع.
- البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب المؤلف: ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله محمد بن محمد (695هـ) تحقيق ومراجعة ج م كولان، إن ليفي بروفنسال، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983 م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام المؤلف: علي بن محمد بن عبد الملك الكلامي الحميري الفاسي أبو الحسن ابن القطان (628هـ) المحقق: د. الحسين ايت سعيد، دار طيبة - الرياض، ط 1، 1418هـ/1997م.
- تاج العروس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض الملقب بمرتضى الزبيدي، دار الهداية.
- تاريخ المدينة، عمر بن شبة بن عبيدة بن ربطة النميري البصري، أبو زيد (1399هـ).
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار طيبة.
- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض ط /1 (1406هـ/1986م).
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني دار الكتب العلمية بيروت ط1، 1403هـ - 1983م.
- تهذيب الآثار عن رسول الله من الأخبار، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي أبو جعفر لطبري، مطبعة المدني - القاهرة.
- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط/10 (1425هـ/2004م) ج1.
- جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، مؤسسة الرسالة ط/1 (1420هـ/2000م).
- الرسالة، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي مكتبه الحلبي، مصر، ط/1، 1358هـ/1940م.
- سنن أبي داود أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت ط1 (1424هـ/2004م).
- السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي (384-458هـ) مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية (1432/هـ- د. ط 1432هـ/2011م).
- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، المكتب الإسلامي - بيروت.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة، ط1 (1422هـ) كتاب فرض الخمس باب قول الله تعالى فان لله خمسه وللرسول" ج4، رقم 3116،
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب الإمارة، باب قول صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين، ج3.
- العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن مقبل بن هلال بن أسد الشيباني، دار الخاني، الرياض، ط/2، 1422هـ2001م.
- علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت 1406هـ/1986م.
- الاستنكار، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (463هـ) تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض الناشر دار الكتب العلمية - بيروت ط1421/1هـ/ 2000م.
- لباس البلاعة، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد الريماري هار الله (538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون من السود، دار الكتب العلمية بيروت ط1 /1419هـ/1998م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط/3 - 1414هـ.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبدالله أحمد بن محمد بن خليل بن هلال بن أسد الشيباني (241هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م.
- مسند الإمام الدارمي، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي درسه وضبط نصوصه وحققها الدكتور: مرزوق بن هياس ال مرزوق الزهراني، الناشر: (بدون ناشر) (طبع على نفقة رجل الأعمال الشيخ جمعان بن حسن الزهراني) ط1، 1436هـ/2015م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المسند للشافعي، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي (المتوفى: 204هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، صححت هذه النسخة على النسخة المطبوعة في مطبعة بولاق الأميرية والنسخة المطبوعة في بلاد الهند عام النشر:1400هـ.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حيان بن معاذ بن متعبد التميمي أبو حاتم الدارمي البستي (الموفي 354هـ) حققه ووثقه وعلق عليه مرزوق على إبراهيم، الناشر دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، ط1/1411-1991م.
- مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب العمري أبو عبد الله ولي الدين. الشريزي (741هـ) المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط2/ 1985م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن علي الحموي، أبو العباس (770هـ) الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.
- المصنف المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (211هـ) المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: المجلس العلمي الهند، يطلب من المكتب الإسلامي - بيروت، ط1، 1403هـ.
- مطمع الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، المؤلف: الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان ابن عبد الله القيسي أبو نصر (528هـ) المحقق: محمد على شوابكة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط1، 1983م.
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب من لدن فتح الأندلس إلى آخر الموحدين، المؤلف: عبد الواحد بن علي التميمي المراكشي، محيي الدين (المتوفى: 647هـ) المحقق: الدكتور صلاح الدين الهواري، الناشر: المكتبة العصرية صيدا - بيروت ط1، 1426هـ/2006م.
- المعجم الأوسط، المؤلف سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني الناشر: دار الحرمين - القاهرة.
- المعجم الكبير للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ط 14271هـ/2006 م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي أبو الحسين، دار الفكر، عام النشر: 1399هـ/1979م.
- المقنع في علوم الحديث ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، دار فواز للنشر - السعودية، ط1، 1413هـ.

الرسائل العلمية:

- ابن عبد البر القرطبي وأثره في الحديث والفقه رسالة ماجستير مقدمه من إسماعيل الندوي إلى كلية دار العلوم بمصر سنة (1384هـ).
- إجماعات ابن عبدالبر من خلال كتابه التمهيد، رسالة قدمت لدرجة الماجستير من جامعة القاهرة، دراسة فقهية مقارنة مقدمة من سيد عبده بكر عثمان كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية.
- مدرسة الإمام الحافظ أبي عمر بن عبد البر في الحديث والفقه وأثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب، رسالة علمية مسجلة بدار الحديث الحسينية في الرباط بالمغرب (1414هـ/1994م) مقدمة من: محمد بن يعيش.